



PROVISIONAL

A/PV.2308  
6 December 1974  
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والمشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثاء بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٦ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ الساعة ١٥ / ٠٠

(الجزائر)

السيد بوتغليقه

الرئيس :

مواصلة نظر البند ٢٠ من جدول الأعمال :

— تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين وانماء التعاون بين جميع البلدان وتوطيد قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول :

( أ ) مشروع قرار (A/L.748 and Corr.1 Add.1-3)

( ب ) مشروع قرار (A/L.749 and Corr.1)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون . ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .  
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-70431/A

### مواصلة نظر البند (٢٠) من جدول الأعمال

تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين وانباء التعاون بين جميع

البلدان وتوطيد قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول :

( أ ) مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : الأرجنتين ، الأردن ، اندونيسيا ، ايران ، ايطاليا ، باكستان ، بوروندى ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، تشاد ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، السلفادور ، سنغافورة ، غانا ، غيانا ، غينيا ، فولتا العليا ، قبرص ، كوستاريكا ، الكونغو ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، مالي ، مدغشقر ، المغرب ، المكسيك ، موريتانيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، يوغسلافيا ، اليونان A/L.748 and Corr.1 .

( ب ) مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : استراليا ، ايطاليا ، سنغافورة ، السويد ، غانا ، الفلبين ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ( A/L.747 and Corr. 1 ) .

السيد موريتون (المملكة المتحدة) : في غياب السفير ريتشارد فاني أتحدث عن هذا الموضوع

كانسان جديد في الأمم المتحدة وببعض التحفظ ولكن ما سأقوله يمثل الآراء التي يؤمن بها وفدى .  
في بداية بياني أود أن أضم صوت وفدى الى الملاحظات التي أوردها السيد الموقر مندوب فرنسا بالنيابة عن أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

ان عنوان البند الذى تناقشه الآن يدعونا الى النظر في تدعيم دور الأمم المتحدة في مجالات ثلاثة محددة هي : أولا ، الحفاظ على تدعيم السلم والأمن الدوليين . ثانيا ، انباء التعاون بين جميع البلدان ، وثالثا ، توطيد قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول . ان الدورة التاسعة والمشرين العادية للجمعية العامة سوف تنتهي عن قريب لانجاز بعض الأهداف في هذه المجالات الثلاثة وهي ضرورية لمنظمتنا . هل فعلت ذلك ؟ نعمتد أنها فعلت .

وان وفدى منذ البداية قد أعطى الأمم المتحدة كل التأييد الممكن ، لأننا نعمتد أنها أفضل محفل يواجه المشكلات التي تواجه البشرية . واننا حققت هذه الامكانيات فان مبادئ الأمم المتحدة السامية يجب أن تترجم الى عمل بأفضل طريقة ممكنة .

ولا يمكن أن ننكر أن تسيير المنظمة لعملها لم يحقق ذلك دائما ، فدورها يجب أن يدعّم كما يمكن تدعيمه . واننا نشكر وفد رومانيا للفرصة التي قدّمها لبحث كيفية تحقيق ذلك .  
أولا، هناك صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين . من غير العادى بالنسبة لهذا البند أن هناك مشروعى قرارين يطلب من الجمعية العامة أن توافق عليهما . أولهما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات في الوثيقة (A/L.749) وأن وفدى يشعر بالسعادة لأنه كان أحد الذين شاركوا في تقديمه . ان التسوية السلمية للمنازعات مسألة يعلق عليها وفد المملكة المتحدة اهتماما كبيرا . ونحن نؤمن أن الأمم المتحدة لها دور رئيسي يجب أن تضطلع به في صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين كما أن عليها واجب في تشجيع التوصل الى تسوية المنازعات بالطرق السلمية .

ولأننا نؤمن بذلك فان وفد المملكة المتحدة كان قد طلب اضافة بند على جدول أعمال الدورة العشرين للجمعية العامة بعنوان " التسوية السلمية للمنازعات " ولعدة أسباب فان مناقشة هذا البند قد أجلت ولكننا لا زلنا على اقتناع بأهميته ونؤمن أن التقرير المطلوب اعداده بموجب الفقرة (٤) من مشروع القرار سوف يستأثر باهتمامنا . اننا نتوقع أن هذا التقرير سوف يظهر الفائدة القليلة التي استفلتها الدول من واقع التسهيلات والأجهزة المتاحة وذلك لتسوية المنازعات بالطرق السلمية . وبعبارة أخرى فاننا نتوقع أن هذا التقرير سوف يشهد بما قاله وفدى في مناقشات سابقة حول هذا البند .

اننا لم نستغل بصورة كاملة الامكانيات التي وفرها الميثاق . ان تدعيم دور الأمم المتحدة في هذا المجال وفي مجالات أخرى يعتمد ليس فقط على وجود الخبراء واهتمامهم بالموضوعات بل على الارادة الجماعية للدول الأعضاء بحيث يمكنها أن تستخدم المنظمة كأداة للأغراض الواردة في المادتين ١ و ٢ من الميثاق . اننا نتوقع من القرار الموجود أمام الجمعية العامة ألا يحقق أهدافا كبيرة . اننا لا نتوقع اكتشاف مفتاح سحرى يضع نهاية الى الأبد لاستخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات . اننا نأمل أن الأطراف في المنازعات قد يصبحون أكثر اذراكا بالجهاز المتاح لهم لتسوية اختلافاتهم سلميا . فهذه الأطراف يجب أن توفر الارادة ولكن يمكننا جميعا أن ندعم السبل التي تقدّمها الأمم المتحدة لهذا الغرض .

ثانيا ، دور الأمم المتحدة في انماء التعاون بين جميع البلدان . فحين أنشئت الأمم المتحدة كانت تضم ٤٨ عضوا : أما الآن فهناك ١٣٨ دولة . ان تحقيق التعاون بين كافة الدول في اطار الأمم المتحدة لم يكن مهمة سهلة ؛ ولكن اليوم فان اختلاف المصالح حول مختلف الشؤون التي تورد أمام الأمم المتحدة تجعل من تحقيق هذا التعاون مستحيلا في بعض الأحيان .

ومن الطبيعي أن الدول فرادى يجب أن تسعى الى استخدام الأمم المتحدة كأداة لتنمية سياستها القومية . ومن الواقعي أن نعترف بأن سياسات الدول تقوم أساسا على مصالحها الخاصة . ولكن اذا أمكن أن تصبح الأمم المتحدة أكثر من أداة لتنسيق سياسات ١٣٨ دولة ، أو سياسات الكتل ، فانها يمكن أن تبقى في الاطار الذي توخاه واضعو الميثاق . ولحسن الحظ ، أعتقد أن الجميع يشعر بأن هناك عنصرا جوهريا في منظمنا الدولية — أو عنصرا مثاليا كما هو وارد في الميثاق ، وأن هذا يتمدد الطموحات قصيرة الأجل للدول الأعضاء . ولكن علينا أن نذكر أنفسنا بذلك من وقت الى آخر .

ومن دواعي التشجيع أنه في عدة مناسبات في الماضي بذلت مجهودات في وضع مشروع قرارات القرارات التي تأخذ في الاعتبار كافة آراء هؤلاء الذين تتأثر مصالحهم ، كما تأخذ في الحسبان أيضا حقائق الموقف التي تهتم به هذه القرارات . وقد أدى ذلك الى الموافقة على قرارات وجدنا أن الدول التي صوتت في غير صالحها قد احترمتها على أنها تعكس رأى الأغلبية . ان قرارات الجمعية العامة وأيضا ، قرارات مجلس الأمن فضلا عن القرارات الواردة تحت الفصل السابع ليست ملزمة . ولكن من ذا الذي يقول أن قرارا وضع بهذه الطريقة يحمل وزنا أكثر من الآراء التي أعرب عنها بعض الوفود ؟

وكما ذكرت من قبل ، فان المهمة الآن أكثر صعوبة عما كانت عليه حين كان عدد الأعضاء في الأمم المتحدة أقل من ذلك . ولكن هذا لا يعفينا من الالتزامات لتطبيق المبادئ ولتحقيق انماء التعاون بين جميع البلدان . أخيرا رأينا قرارات يوافق عليها تأخذ في الاعتبار حقائق الموقف . ورأينا قرارات نجد فيها أن مصلحة الأقلية قد أبعدت جانبا . ورأينا القرارات التي تؤدي بانكارها منذ البداية لأي ذرة من العدالة والانصاف لوجهة النظر المخالفة الى تدمير احتمالات إيجاد حل للمشكلات التي تعني بها .

ان وفدى يمثل بلدا كانت وظلّت تلتزم بمبادئ الديمقراطية . ان عطياتنا الديمقراطية تعمل على أساس تنفيذ رأى و ارادة الأغلبية اذا أعرب عنها بصورة شرعية و اذا أخذت في الاعتبار حقوق الأقلية . والجمعية العامة هي محفل ديموقراطي أيضا ، ونحن أول من يعترف بأراء الأقلية في هذا المحفل . ولكن كافة الدول الأعضاء ، بما فيها الأقلية ، لها الحق في أن تتوقع أن آراء الأغلبية يجب أن يتوصل اليها ويعبر عنها بصورة بناءة وتتسم بالتسامح .

وفي القيام بأعمال الأمم المتحدة ، التي تتعدى تدعيم دور الأمم المتحدة في انماء التعاون بين جميع الدول ، فان وفدى يرى أننا نهتم بالاتجاهات المتزايدة لترجمة التأييد العام للقرارات حتى اذا لم يكن هذا التأييد موجودا . لقد لاحظنا محاولات لتقييد المفاوضات حتى ولو كان الأمر هاما ومعقدا ولمنع المناقشات والأفكار المتعارضة ولمحاولة تركيز أخلاقي على من يصوتون على القرارات مما يجعل من المستحيل الموافقة على القرارات باتفاق الرأى .

اننا نهتم أن هذه المحاولات قد تعطي انطباع الاجماع ولكن هذا الاجماع ليس قائما . . مما أدى الى سحب بعض الوثائق وتحدي بعض التصويتات . ان وفدنا لا يرى من الملائم أو من القانوني أن ننكر حق عضو في التصويت ، فطبقا للميثاق ، على الجمعية العامة أن تباشر التصويت اذا طلب أى عضو ذلك . هذا حق متأصل في الميثاق ولا يمكن انكاره . ومحاولة انكاره تهدم الهدف الأساسي للجمعية العامة كمحفل تجرى فيه المفاوضات . وقد يؤدى ذلك الى فشل هذه الأداة ذاتها . فمحاولة البحث هذا يهزم محاولات البحث لايجاد حلول وسط ، كما يؤدى الى أن قرارات الأمم المتحدة لا تترجم الى واقع عملي .

وأخيرا ، أود أن أشير الى موضوع توطيد قواعد القانون الدولي . ومن أجل هذه المناقشة فاني أنظر الى القواعد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . لقد قلت من قبل أننا نرى أن الفرص التي يوفرها الميثاق لم تستغل بصورة كاملة بعد . و اذا استخدمت واستفلت هذه الامكانيات فان دور الأمم المتحدة يمكن أن يدعم بصورة كبيرة . ولكن اذا كانت آمالنا في هذا الاتجاه سوف تحقق ، فان وفدى يرى ، أنه من الأهمية بمكان التمسك بمبادئ الميثاق . وعلى سبيل المثال ، فان الميثاق يعطي مجلس الأمن دورا أساسيا في بعض القضايا ، بما فيها ، ادخال وطرده وايقاف

الأعضاء . وأى انتهاك للميثاق يؤثر على سلطة الأمم المتحدة كجهاز للقانون الدولي وعلى الحكومة العالمية . وإذا كان يجب احترام هذه القرارات فيجب أن يتم ذلك على أساس المبادئ الواردة في الميثاق .

قد يقال أن ملاحظاتي اليوم مبسطة للغاية . ولكن وفدى يرى أن هذه الملاحظات واقعية بالفعل . لقد تحدثت ليس عن الوسائل التي يمكن تدعيم الأمم المتحدة من خلالها ولكن على التطورات التي يجب أن تتوقف إذا رغبنا في تدعيم الأمم المتحدة . وأعتقد أن هذه الملاحظات تستحق الاهتمام الكبير . ففي العالم نجد أن الدول التي نمثلها تواجه أزمات كبيرة . . أزمات في الغذاء ، والطاقة ، والسكان والمواد الخام . ولازلنا نواجه تهديدات السلام . ونحن في عملية إيجاد التفير الاقتصادي والسياسي نحتاج الى أمم متحدة فعالة اذا كان علينا نواجه هذه التحديات من أجل صالحنا المشترك . لا يمكننا أن نحقق شيئاً من جانبنا وواجبنا الأول يتمثل في استخدام الاطار الذي توفره الأمم المتحدة بطريقة تؤدى الى مساهمة أكثر فاعلية وأكثر كفاءة لحل هذه المشكلات . هذا هو الأساس الذي على أساسه سوف تصدر الأجيال القادمة أحكامها علينا .

السيد جروت (الدانمرك) (الكلمة بالانجليزية) : ان قيام الجلسة العامة اليوم ببخث البند ٢٠ من جدول الأعمال ، وهو : " تدعيم دور الأمم المتحدة " يوفر لنا فرصة ممتازة للتوقف لحظة للتفكير فيما اذا كانت منظماتنا تعمل بأفضل طريقة ممكنة وترتفع الى مستوى تطلعاتنا . وحين نجري تقييما من هذا النوع ، يتعين علينا أن نستخدم الميثاق ، والقواعد الاجرائية والعرف الثابت كنقطة انطلاق لنا . فهنا توجد كافة المبادئ الأساسية التي نلتزم بها . اننا نعترف أن هذه ليست كاملة ولكنها توفر الحد الأقصى الذي استطعنا أن نتفق عليه حتى الآن . لم نستطع أن نتقدم السي أكثر من ذلك ، ومع ذلك ، فقد حققنا هذه النتيجة حتى الآن .

ان الدول ذات السيادة قد اتفقت على وضع مجموعة من القواعد لتعاونها من أجل الحفاظ على أمنها وتنميتها وأنه كان في الامكان انشاء منظمة ، أو عدة منظمات ، تعمل من أجل هذه القضية وهذا في حد ذاته أمر عظيم جدا وخطوة هامة في الاتجاه الصحيح . فبالنسبة للدول الصغيره بوجه خاص ، فان وجود منظمة عالمية فعالة تصبوا الى تحقيق الأهداف الواردة في الميثاق وبالتسهيلات والامكانيات الكامنة في جهازها تعد ذات أهمية كبيرة . وانا كان علينا أن نشجع من هذه الاتجاهات الايجابية ، وأن نوقف الاتجاهات السلبية ، فان الأمم المتحدة هي أفضل أداة موجودة الآن على أساس واقعي . ليس هناك أى دولة أو مجموعة من الدول تبقى غير مهتمة بالأمم المتحدة وبالطريقة التي تعمل بها .

انها مسؤولة كافة الدول الأعضاء ، بغض النظر عن حجمها وموقعها ، ان هذه المنظمة التي قمنا بانشائها يتعين أن تعمل تمشيا مع خدمة أهدافها . ومن الواضح ، أن الارادة للتوصل الى انحلول الوسط مع اعطاء الفرصة لكل عضولكي يعبر عن آرائه ، هي أمر لا يمكن التخلي عنه لكي نحقق هذا الهدف . ان مبدأ العالمية في رأى الدانمرك ، هو من الأمور الجوهرية لذلك . وانا استطعنا أن نحقق مهمتنا فان صوت الدول المعترف بها يجب أن يسمع كما أن حقوقها الواردة في الميثاق يجب أن تمارس دون اعاقه .

ان الأساس القانوني للأمم المتحدة قد أنشئ لتوفير خلفية عالمية لتحقيق وضمان عدد من الحقوق نعتبرها ذات قيمة أساسية وأن تشكيل الأمم المتحدة هو اطار يستهدف أن يعكس الواقع الذي نعيش فيه .

ومن خلال المجهودات التي تقوم بها الدول الأعضاء ، فضلا عن مساهمات الأممء العالمين في الأمم المتحدة ، أصبحت الأمم المتحدة أداة هامة للعلاقات الدولية ، ومنذ البداية فان المنظمة العالمية قد تلقت المصطف الواسع والتأييد من شعوب العالم جميعها . ان المثل العليا المكرسة في الميثاق تمثل المفاهيم التي يعتبرها البشر جميعا ، كحق لتوفير حياة انسانية تتسم بالكرامة . غير أن الأمم المتحدة لا يجب أن تؤخذ كقضية مسلم بها . انه فقط عن طريق التمسك التام بالمبادئ الأساسية واحترام هذه المبادئ وتجنب القرارات غير الواقعية نصبح قادرين على الاحتفاظ بالتأييد العالمي من جانب شعوب أممنا . وبدون هذا التأييد لمنظمتنا فان هذه المنظمة لن تستطيع أن تمارس وظيفتها كأداة لتسوية العلاقات الدولية . ان ممثل فرنسا الذي تحدث بالنيابة عن المجموعة الأوروبية قد أكد على هذه النقطة ، التي نعتقد أنها هامة في هذه المرحلة . ان مهمتنا تتمثل في أن نوقر الأساس لحل عادل ومنصف للمشاكل القائمة التي تواجه العالم ككل .

السيد لونجرستاى (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلجيكا سوف يصوت لصالح مشروع القرارين المعروفين على جمعيتنا تحت البند رقم ٢٠ من جدول الأعمال وعنوانه : " تعزيز دور الأمم المتحدة " .

وعلينا أن نقوم بواجب آخر بالغ الأهمية وهو واجب الاعراب عن قلقنا فيما يتعلق بالتحول الذي يتخذه عمل الجمعية العامة .

ان جملة القرارات التي نقر بها تجعلنا ندخل في مناقشات كلامية وقد تكون نتيجتها أحيانا غير ذات أهمية وأحيانا أخرى بالغة الخطورة اذا كان الموضوع الذي يناقش على هذا النحو يتعلق بالمصالح العليا للمجتمع الدولي ولبعض أعضائها .

ان الاعتراف بقاعدة الأغلبية مازالت القاعدة في أى تنظيم ديموقراطي . وهو أحد الدعائم لنظامنا السياسي ، ومن ثم فاننا نريد له أن يطبق في منظمة الأمم المتحدة .

ان الأغلبية تشير الى خطوط القوة والى توجيه حركات الفكر التي تسود في العالم . وفي نظام برلماني تقليدى ، فان السلطة التنفيذية لديها وسائل للتنفيذ ليست في متناول منظمتنا . ومع ذلك ، بل وحتى في هذه الأنظمة الوطنية فان الأغلبية لها مصلحة دائما في أن تأخذ في الاعتبار الجاد المصالح الجوهرية للأقلية .



ومن ثم ينبغي أن يكون الأمر على هذا النحو في منظماتنا التي تقوم على مبادئ " المساواة في ظل السيادة لكافة أعضائها " ، وفي جمعيتنا التي لاتصدر الا مجرد توصيات .  
 ان الأغلبية ينبغي أن تعترف أن أي عمل ايجابي لا يمكن أن يتم في الأمم المتحدة إن لم يتم الحصول مسبقا على انضمام البلاد التي يمد تعاونها ضروريا لتنفيذ البرامج المقترحة . وفي المجال الاقتصادي بصفة خاصة ، فان اتفاق الآراء يمد ضروريا في أغلب الأحيان .  
 وينبغي أن يتعلق الأمر باتفاق بكل الآراء دون ماتحفظ ، ولقد رأينا كثيرا أن الأغلبية ترمي الى فرض وجهات نظرها عن طريق اتخاذ بعض القرارات على أثر اتفاق عام في الرأي مقرون بتمسك التحفظات . وأن هذه التحفظات الأخيرة تكون صادرة عن الأقلية ، ثم تنسى فيما بعد .

ان التوصية أو القرار الذى يتخذ على أثر اتفاق فى الرأى لا يمكن أن يسهم فى التسوية الفعالة لأية مشكلة الا اذا كان هذا الاتفاق فى الرأى يعطى باتفاق فعلى من كافة الدول المعنية بتنفيذه - وهو الاتفاق ليس فحسب على الاتجاه العام ولكنه يتعلّق أيضا بالجوانب التفصيلية لمضمونها .

ان وفدى لا بد أن يتوجه بهذا النداء لأن أساليب مشكوك فيها قد استخدمت خلال المفاوضات الأخيرة .

ان الوفد الفرنسى باسم بعض أعضاء المجموعة الأوروبية قد أشار الى ذلك اشارة واضحة فى البيان الذى أدلى به صباح اليوم . ولم أشأ أن أؤيده بكلمتي التى لها هدف اضافى وهى أن تعلن الحقوق الأساسية للأقلية التى تكون آراؤها ووجهات نظرها ينبغى أن تسمع من الجميع والتى لها الحق فى أن تعبّر عنها فى إطار المساواة التامة .

أنهى كلمتي بأن أقول أنه فى حالة اعادة الموقف باتفاق الرأى الحقيقى حول المواد الأساسية ، وفى عدم توفر احترام القواعد التى يقوم عليها الميثاق والعدالة فان أى قرار لن يعزز هيبة منظمنا .

ان التوصيات والقرارات التى يتم التوصل اليها دونما أخذ فى الاعتبار بالنسبة لهذه المبادئ التى أشرت اليها لن تكون الا انتصالات وهمية ، ولن تؤدى الى آثار عظيمة وسوف تضلل الرأى العام وقد تعرض للخطر مدى الثقة فى منظمنا هذه .

السيد شرف ( الاردن ) (الكلمة بالانجليزية : هناك تيقظ فى هذه المنظمة فيما يتعلّق بالحاجة الى تدعيم الأمم المتحدة . فهناك مناقشة عامة متحمسة تجرى الآن فى اللجنة السادسة حول مسألة اعادة النظر فى ميثاق الأمم المتحدة . وهنا نعيد فتح مناقشة موضوع تعزيز دور الأمم المتحدة فى صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين ، وانما التعاون بين جميع البلدان ، وتوطيد قواعد القانون الدولى فى العلاقات بين الدول .

ان آراء كثير من الدول حول هذا الموضوع قد قدّمت الى الجمعية العامة فى تقرير الأمين العام المعد طبقا للقرار ٣٠٧٣ (د-٢٨) . وأمامنا مشروع قرار شاركت حكومتي فى تقديمه ويقترح أن يفتح السبيل أمام مزيد من الدراسة والتشاور والعمل من قبل الدول الأعضاء فى هذا الاتجاه . ولوفدى بعض الآراء التى يرغب فى تسجيلها فى هذه المناسبة حول الموضوع قيد البحث . هذه آراء موضوعية نأمل أن تساهم فى المناقشة حول الهدف الهام الذى يتمثل فى تدعيم دور الأمم المتحدة فى الحياة الدولية .

ان الأغلبية الكبرى للدول تؤمن الآن أنه بالرغم من مشاعر الاحباط والقيود الأليمة ، فإن فلسفة واجراءات الأمم المتحدة هي صالحة في جوهرها ولا يمكن التخلي عنها من الناحية العملية من أجل ضمان قسط من النظام والتعاون في الحياة الدولية . ويدعم من هذا الادراك ولا يقلل منه الواقعية الصحية الناتجة عن الخبرة المكتسبة عبر ربع القرن الماضي حول قيود ونقائص الجهاز والارادة السياسية التي تنعكس في أجهزة الأمم المتحدة . ان الكآبة المبالغ فيها والتشاؤم حول مستقبل الأمم المتحدة الذي استمعنا اليه أخيرا من بعض الجهات تعكس احباط اللحظة حول موضوعية القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة والاتجاهات الداخلة فيها ، وليس على أساس تقييم موضوعي لفاعلية هذه المؤسسة في حد ذاتها .

لقد استمعنا هذا الصباح الى مثال كاشف ، وان كان يثير الأسى من هذا النوع . قد يمكن أن نستمع الى هذا الموضوع منذ سنوات عديدة لأنه في هذه الحالة كان سيصدر ليس فقط عن أقلية بل من الأقلية الضعيفة .

ان وفدى يؤمن أنه بينما نجد أن جهاز الأمم المتحدة يمكن أن يحسن في صالح عمل أكثر تنسيقا وأكثر فاعلية ، فانه ليس الأمم المتحدة بل طابع النظام الدولي الحالي هو المسؤول أساسا عن مظاهر الاحباط والفشل في تحقيق هذا الهدف السامي . لقد كانت الارادة السياسية ورغبة الدول الأعضاء بدرجات مختلفة تؤيد مبادئ الميثاق واجراءات الميثاق هذه كانت غير كافية ، وفي بعض الأحيان كانت في الاتجاه المماكس .

وبعد أن قلت ذلك ، أود أن أحدد بعض الجوانب التي يتعين اعادة تعريف وتوسيع دور الأمم المتحدة فيها . ان البيئة الدولية التي تقوم فيها الأمم المتحدة حاليا وتعمل فيها تختلف اختلافا جذريا عن هذه التي أسست الأمم المتحدة فيها . ان هذه البيئة الدولية التي يجب أن تنعكس بصورة عميقة في روح واتجاه ومجال نشاط الأمم المتحدة تتسم بما يلي :

أولا : أن المنظمة الدولية لم تعد ناديا صغيرا من الدول الأوروبية في خلفيتها ونظرتها . فالعالم اليوم يتألف من عدد كبير جدا من الأمم التي تمثل حضارات مختلفة ، وخلفيات ثقافية وفلسفية مختلفة . وان التمثيل داخل الأمم المتحدة يعكس اهتمامات مختلفة ، وآمال مختلفة .

ثانياً : أن مفهوم الأمن الجماعي ، وهو المفهوم الأساسي في الميثاق ، قد أحجبه اليوم قضايا البقاء الجماعي . فإعادة تنظيم القوى الدولية والثورة التكنولوجية في أسلحة الدمار ، قد أصبغت طابعا ملحا على مسألة التعايش المشترك ، والاتفاق المشترك ، والرقابة الدولية المنظمة .

ثالثاً : ان بعدا جديدا قد أضيف الى فلسفة ومجال المنظمة الدولية . فمسألة التنمية الدولية والتعاون الدولي قد دخلت في مركز عمل الأمم المتحدة . كما أن مجالاً جديداً قد فتح أمام الأمم المتحدة لإعادة تركيب العلاقات الدولية بين الدول على أساس العلاقات السياسية بعد فترة تصفية الاستعمار . وهناك أيضاً مشاكل الفقر المدقع والهوة المتسعة بين الدول النامية والمتقدمة .

رابعاً : ان العالم يواجه الآن نفاذ موارد الأرض ومشكلة تلوث البيئة . ان هذا الإطار الدولي يوفر إطاراً متغيراً في الأمم المتحدة . ولذا فيتمتع إعادة تعريف دور الأمم المتحدة واهتماماتها وعملياتها .

وأشير الآن الى بعض الآثار الناتجة عن هذا التغير في البيئة الدولية . ان التمثيل المتسع ، ودخول مختلف الثقافات والتطلعات في الأمم المتحدة أثر في جعل الأمم المتحدة أكثر ديموقراطية . كما أن آمال وآلام أغلبية السكان في العالم يجب أن تكون لها الأولوية في اهتمامات المنظمة .

ان منظمة الأمم المتحدة هي منظمة للأمن والسلم ، ولكنها أيضا منظمة للتغيير والتحرر الانساني . والآن أكثر من أى وقت مضى ، فان العناصر الديناميكية وليس الثابتة من الميثاق ، يجب أن تركز . فالوضع الحالي يتغير ويجب أن يتغير . كما أن عطية تصفية الاستعمار تمتد بصورة سريعة داخل اطار اهتمام الأمم المتحدة . ففنية تقرير المصير تأخذ مكانها الأول ، كما أن مشكلة قمع تقرير المصير القومي تستدعي الاهتمام النشط. والفعال من جانب الأمم المتحدة .

ان السلم والأمن الدوليين يتهددان اليوم نتيجة للأساليب الاستعمارية والفصل العنصرى والتمييز العنصرى . ان مجهودات تحقيق الاستقلال في شكلها ومحتواها من قبل الأمم الصغيرة والضعيفة ، يجب أن تساعد وتشجع . كما أن مجهودات هذه الأمم لتحقيق العدل الاجتماعى الدولي ، فضلا عن العدالة السياسية الدولية يجب أن توجه وتدعم داخل اطار الأمم المتحدة .

وانا عكست هذه المجهودات عالميا متغيرا ، فلا يجب أن ينظر اليها من قبل الدول الاستعمارية السابقة على أنها أغلبية مخيفة . ان الأمم المتحدة لا يجب أن تضعف بل أن تدعم من قبل هذا التغيير الكبير . ان بقاء ونجاح منظمنا سوف يختبر بامكانياتها على مواجهة هذا التغيير وتوجيهه في فلسفتها وفي جوها السيكلوجي والفكرى .

ان الأمم المتحدة قد تشيخت بالتغيير الدولي الذى جاء نتيجة لتصفية الاستعمار ، وعليها أن تتشيع وتشجع مفهوم البنيان الجديد للعلاقات الدولية الاقتصادية ، وبالرغم من أن هذا التغيير قد يكون أليما للدول الكبرى في العالم ، فلا يجب أن تنظر اليه على أنه معاد أو خطير . وفوق كل شيء ، فعلى هذه الدول ألا تلقي اللوم على الأمم المتحدة وأن تبتعد عنها نتيجة لذلك ، كما أن الأغلبية يجب أن تمارس ضبط النفس والمسؤولية ، ويجب على الأقلية القوية أن تواجه هذا التغيير وتستمر في تدعيم المنظمة الدولية .

هناك الآن بعد جديد للمنظمة الدولية ، ويتمثل في التنمية الدولية . فالمجتمع الدولى يشعر الآن أن مساعدة الدول النامية على تنمية مواردها والدخول في مشاركة تعاونية وصحية مع الدول الصناعية المتقدمة ، هو التزام أخلاقي والتزام عملي للنظام الدولي المستقر . وهناك مناخ عريض أمام الأمم المتحدة في هذا المجال .

ان مجال الأمن الجماعى قد عرف وأعيد تعريفه نتيجة لخبرات منظمنا ، وليس من شك أن

المواد المحددة في الميثاق توفر الاطار القانوني الجوهرى للتعاشيش السلمي بين الدول وللمراقبة وتخفيض الأسلحة التقليدية وغير التقليدية . كما أن وثائق الأمم المتحدة حول الموضوع ، والاعلانات والمجهودات السياسية في هذا الاتجاه ، هي جزء من التراث الدولي الذى يجب أن يوسع ويعمق ويترحم الى اجراءات فعالة وأعمال ملموسة . ولكن - كما قلت في أول بياني - فان مشكلة الأمن الجماعي قد تعدتها مشكلة البقاء الجماعي . فالبحث عن السلام الدولي قد سيأثر عليه خوف الفناء ، كما أن المجهودات الموجهة الى مراقبة والتحكم في الاخطبوط النووى لم تبدأ بعد بصورة جديدة . ان الأمم المتحدة أمامها طريق طويل ودور هائل يجب أن تلعبه في عملية تحقيق البقاء الانساني . لقد أشرت من قبل الى عطية نفاذ موارد العالم ومشكلة تلوث البيئة . ان هذه فضلا عن اكتشاف عوالم جديدة ، تعد تطورات جذرية في المجتمع الدولي . ويود وفدى اليوم أن يقول أن الأمم المتحدة هي المحفل الملائم لمناقشة واتخاذ قرارات حول هذه القضايا التي تؤثر في مستقبل البشرية .

أود أن أؤكد نقلة أساسية في الختام ، بينما الأمم المتحدة لها دور واسع ومرن يجب أن تلعبه في حياتنا الدولية ، ففي التحليل النهائي نجد أنها هي المنظمة العالمية السياسية أو شبه العالمية الموجودة حاليا . انها بمثابة برلمان عالمي ، وليس هناك بديل لها ، ولا يمكن أن نفعل شيئا بدونها . يجب أن تحسن ، كما يجب - اذا كان عليها أن تحافظ على قوة اقتناعها والثقة التي توجهها الشعوب اليها - ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تنفيذ قراراتها ومواصلة عمل أجهزتها وخاصة مجلس الأمن دون أن يعيقه مواجهاة الدول الكبرى والأصوات السلبية . ان الصياغات القانونية لمراجعة وتدبير الميثاق ، يمكن أن توضع ، ولكن اذا لم تقرر الدول الأعضاء نفسها أن تجعل الأمم المتحدة تعمل وتنفذ قراراتها وتفرض تصورها الاخلاقي على أحداث العالم وصراعاته ، فلا يمكن أن يحدث أى تغيير لكي يدعم الأمم المتحدة ودورها .

انني أتفق أن روح اتفاق الرأى هي الروح المرغوب فيها في منظماتنا وخاصة في مجالات التعاون . فصفاة القوى القديمة التي لا تملك الأغلبية يجب ألا تترجم ضيقها بالتغيير الى احباط الأمم المتحدة ، والأغلبية الجديدة من الدول النامية يجب ألا تعاني السبب للقوى المعادية في الأمم المتحدة لكي تبرر معاداتها .

كما قلت ، فان الإرادة السياسية والروح السائدة في الأمم المتحدة ، هي التي سوف تقرر مصيرها .

وفي الختام فان وفدى يؤيد بوجه أغراض وأهداف مشروع القرار الموجود أمامنا ، وانتمنا نأمل ان خطوات أخرى سوف تتخذ من أجل تدعيم دور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين ، وتنمية التعاون بين جميع البلدان وتوطيد دور القانون الدولي في العلاقات بين الدول .

السيد جيامرونو ( أوروغواي ) ( الكلمة بالأسبانية ) : بناءً على تعليمات من حكومتي فإني أود أن آخذ الكلمة لكي أتحدث عن النقلة ٢٠ من جدول الأعمال ، وهي الخاصة بتعزيز دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بصيانة وتوليد السلام . فان بلادى تنظر الى هذا الموضوع بطريقة موضوعية بهدف تدعيم السلام وسيادة القانون الدولي في العلاقات بين الدول .

وأود في هذا الصدد ، فيما يتعلق بتوليد القانون الدولي في العلاقات بين الدول وفي الموضوع الآخر ألا ألاحظ بصورة موضوعية الجهد الكبير والاسهام الكبير الذى تم بالنسبة للسلام العام عن طريق توقيع اتفاقية " ريقربلات " .

في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ منذ ما يقرب من عام فان حكومة أوروغواي مع حكومة جمهورية الأرجنتين قد انضمتا الى هذه المعاهدة التي تعالني حلالا نهائيا لمشكلة حدود النهر التي أوجدت نوعا من النزاع بين البلدين الشقيقين ، وبذلك أقامت حدودا بحرية بين الدولتين وكان عدم وضوح هذه الحدود يشكل عامل ارتباك واجتكاك بين الدول .

ان هذه المعاهدة تؤمن بطريقة فعالة تمايش الدولتين وترسى قواعد تعاون مثمر يمكن أن نسميه اليوم بفتح التنمية للموارد الطبيعية في المجال البحرى وفي غيره .  
وأود أن أتحدث بصفة خاصة عن التسوية التي تنفي على هذه المعاهدة طابعا طبييا لاسيما وأن هذه المعاهدة نصت على ضرورة المصالحة بين مختلف الأطراف عن طريق المفاوضات السلمية . وعن طريق هذه المفاوضات يمكن التوصل الى اتفاق . وان الاطراف أيا كانت يمكن أن تقدم أو تطرح هذه المسألة أمام محكمة العدل الدولية اذا لم يمكن التوصل الى اتفاق عن طريق المفاوضات . ان أى حكم في المعاهدة يمكن أن يفسر بطريقة مختلفة ، يمكن أن يحال كذلك الى محكمة العدل الدولية للبت فيه .

ويجدر بنا أن نشير أيضا الى أن نظام تسوية النزاعات يدخل في مرحلة لاحقة وينص عليها ، يستعان فيها بالنواحي القضائية التي كرس في نظام القضاء في أوروغواي وذلك فيما يتعلق بحسم النزاعات .

اننا لنعتقد ، ونحن نتحدث عن هذه الاتفاقية أن جمهورية أوروغواي وجمهورية الأرجنتين قد أسهمتتا بفعالية في قضية السلام والأمن بين الشعوب ، ودعا العلاقات المتبادلة وقربا بصفة متزايدة



من الوصول الى حل للنزاعات الدولية عن الطريق السلمي وعن طريق اللجوء الى القضاء اذا اقتضى الأمر ذلك .

ولقد أردت أن أشير الى هذه المسألة المرتبطة تمام الارتباط ببلادي لأنني اعتقدت أن تلك هي أفضل وسيلة لتقديم اسهامنا في انماء العلاقات بين الأمم .

وأضيف الى ذلك ، أنه كما هو الحال بالنسبة للقرار 3073 الذي أقر بالا جماع فاننا سوف نصوت في صالح مشروع القرارين H/L.748 و H/L.749 المقدمين هذا العام وللذين وزعا على أعضاء الجمعية العامة .

ولا يسعني أن أنهي كلمتي دون أن أذكر أن بلادي ترى أن تدعيم وتعزيز الولاية الاربانية لمحكمة العدل الدولية والتي قبلت دون تحفظات تعتبر مبدأ يحظى بقبول متزايد . ونود أن نطالب بتوسيع تطبيق هذا المبدأ خلال هذه الدورة في محاولة لا عطاء محكمة العدل الدولية اسهاما أكبر مما قدمته حتى الآونة الراهنه . ولكننا نعتقد أن اسهام الدول الصغيرة في هذا الصدد اذا كان يشكل عقبة بالنسبة لسيادة كل دولة ، فانه يصعب التقدم في هذا الضمار . انني اتساءل عما اذا كنا نستطيع أن نعبر من على هذه المنصة عن أملنا في أن مشكلات كافة الدول ، ينبغي أن تحل بالطرق السلمية وتستفيد من معاهدة بلات التي تعد اسهاما فعالا ومحددا بالنسبة لحل النزاعات بالطرق السلمية بين الدول .

السيد هارمون ( ليبيريا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : اننا نشترك في هذه المناقشة العامة لتأييد المبادرة التي اتخذها منذ عام ١٩٧٢ السيد الموقر مندوب رومانيا . لقد تعاهدنا أن نشارك في تقديم هذا القرار نظرا للأهمية التي نعلقها على دور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية واحترام قاعدة القانون والاعتراف التام بالانفراج الذي نشهده الآن في العلاقات الدولية . ان أحد المبادئ الأساسية التي أدت بوفد ليبيريا الى الاشتراك في تقديم هذا القرار ، كانت محاولة أخرى من جانبنا . حتى لا نفقد الفرصة والفرصة التي تساعد هذه المنظمة الدولية والمنظمات العالمية الأخرى ، أن تلجأ الى الاجراءات القانونية الرسمية لتسوية المنازعات دون اللجوء الى الحرب .

ويعمد الانصات الى المتحدثين السابقين فاننا نعترف أن مجرى الاحداث في بعض المجالات

قد وضع الأمم المتحدة ، لسوء الحظ ، في وضع ظهر فيه بعض من عدم الرضا تجاه فاعليتها في هذه الأزمنة ، في تحقيق المبادئ والمثل العليا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . ومع ذلك ، وفي رأي ليبيريا فان الأمم المتحدة قد واجهت بعض الاحتياجات العظيمة في المسرح الدولي كما أدت الى تقليل المنازعات المسلحة الى الحد الأدنى . ولذا فيجب أن نتجنب أي محاولة للنيل من المنظمة مع اظهار قدرتنا على أن نكون موضوعيين وبنائين في أي قرارات أو تنفيذ القرارات القائمة التي وافقنا عليها والتي سوف نوافق عليها والتي سوف تساعد في تدعيم قدرة المنظمة الدولية على الاقتناع . وبذلك نعطي معنى حقيقيا للسعي لتحقيق السلم الدولي والأمن بين الشعوب والأمم .

نودّ أن نناشد بوجه خاص الدول الكبرى ، ومن خلالهم شعوبهم العظيمة ، لكي يستمروا في تأييد وتدعيم هذه المنظمة حتى لا يتم النيل من قوتها على الاقناع .

ان الموافقة على القرار A/L.748 الذي قدمته رومانيا والذي شاركنا في تقديمه ، يمكن أن يساعد في التركيز على الدور الهام الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تلعبه في السنوات القادمة ، فلنحاول جميعا أن ننصف من شكوك هؤلاء الذين يشعرون أن الأمم المتحدة تفقد فاعليتها ، ومن ناحية أخرى ، ندكر الدول ذات السيادة الممثلة هنا ، من خلال مندوبيها ، بأن تأخذ فسي الاعتراف مصلحة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بدلا من تحقيق مكاسب خاصة وأنانية .

ولذا فاني آمل أن مشروع القرار لن يوافق عليه فحسب ، بل انه سيؤدي الى انعاش الاهتمام بين الدول الأعضاء ، ويركز على نية مؤسسي هذه المنظمة في أنها سوف تخدم الأجيال القادمة كوسيلة للأمل ، وطبقا للميثاق ، لكي تحافظ على السلم والأمن الدوليين ، وتطور العلاقات الودية بين الأمم ، وتحقق التعاون الدولي في حلّ المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والانساني ، وتنبني وتشجع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز قائم على الجنس والنوع واللغة أو الدين .

ان الدعوة الى اعادة النظر في تعزيز دور الأمم المتحدة هي دعوة مناسبة ، قد مكّنت الدول الأعضاء من أن تأتي بمقترحات بناءة حول المبرق التي تؤدي الى تعزيز دور الأمم المتحدة وتنبني من فاعليتها ، ولذا فان وفدي لن يدخل في مناقشة عامه حول مظاهر النقد ومظاهر التأييد لهـنـده المنظمة ، ولكننا نأخذ في الاعتبار وجود هذه المنظمة منذ ٢٩ عاما فضلا عن مآسي الماضي . لقد آن الأوان لكي نتسم بالشجاعة للقيام باعادة نظر ملائمة وفعالة لدور الأمم المتحدة .

السيد الرئيس ، بحد أن رأست الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، فان الالهـام الذي قدمته لنا قد شجعنا كثيرا ، فحينما ننظر الى الأمين العام الذي خاطر بحياته وذهب الى الشرق الأوسط في محاولة لتحقيق مزيد من التفاهم الأفضل ، وان نجاح مهمته يشير الى المبادئ الأساسية التي أدت بنا الى الاتجاه في هذا الطريق ، وانني أناشد كافة الدول الأعضاء هنا بأن تعالبي لوفد رومانيا الذي قدم هذا القرار ، والذي أيده الكثير أن تقدم له كل تأييدها .

السيد رحال ( الجزائر ) ( الكلمة بالفرنسية ) : أعتقد أننا شهدنا اليوم خلال جلسة

صباح اليوم ، وخلال جلسة عصر اليوم أيضا ، شهدنا مهرجانا حقيقيا تحركه هذه الوفود التي تزعم أنها من الأقلية ضد ما يسمونه بالأغلبية في هذه الجمعية العامة ، ويتعين عليّ أن أعترف أنه بالنسبة لنا ، ونحن كثيرون الى حد كبير ، لكي نمثّل هذه الأغلبية أن الحوار الذي جرى خلال طيلة هذا اليوم كان غير متوقع تماما .

ان بند جدول الأعمال الذي يستندون اليه ، والذي يتعلق بتميز دور منظمة الأمم المتحدة ، لم يكن ينبغي لهذا البند - وفقا لتقديراتنا - أن يؤدي الى حوار معقّ تجاوز نفس أحكام مشروعات القرارات التي قدمت في هذا الصدد ، وجاءت مقدمة لنا اعتبارات باللغة الخطورة ، وعقيدة القول أن هذا الحوار اذا كان غير متوقع بالنسبة لنا فانه من الواضح أنه فضلا عن ذلك كان منسقا ومتعمدا ، ويكفي للاقتناع بذلك ، أن نبحث قائمة المتحدثين الذين توالوا على هذه المنصة صباح اليوم لكي يتحدث كل بدوره وكل وفقا لأسلوبه الخاص عن نفس الموضوعات وعن ذات الاتهامات . اننا نعتقد أن مثل هذه البيانات غير عادلة ، ومبالغ فيها ، وانها تفتقر الى التنسيق ، والوجهة ، ذلك أنه لا بد أن نذكر الوفود التي تشكل الأقلية اليوم أنها كانت تشكل الأغلبية بالأمس ، وأن الانتقادات التي يوجهونها نحو أغلبية اليوم تجد بالتأكيد كثيرا من التبريرات ، ان لم يكن أكثر ، اذا طبقت على سلوك الأغلبية التي كانت سائدة بالأمس .

ان الاعتبارات التي تحدث عنها السادة الأعضاء في كلماتهم التي استمعنا اليها اليوم ، لا تحتوى على شيء جديد بالنسبة لنا ، والانتقادات التي تحدث عنها الممثلون الذين تحدثوا اليوم ، نجدها كل يوم في صحافة هذه البلدان . ومن السهل الزعم ، انطلاقا من صحافة هذه البلدان ذاتها ، أن الرأي العام العالمي مستاء للأسلوب الذي تضطلع به منظماتنا بمسؤولياتها . ولكنني أزعج أن مركز هذه المنظمة ، اذا كان في بيئة أخرى ، وربما كان زملاؤنا الحاضرون هنا ، تمكنوا من أن يكون لديهم فكرة مختلفة عن الرأي العام العالمي ، وربما استطاعوا الخروج بخلاصات مختلفة .

اننا نعتقد أن الحوار الذي فتح على هذا النحو ، يعتبر حوارا بالغ الخطورة ، بحيث أن الأغلبية لا تستطيع أن ترد عليه ، وتشرح كيفية الدور الذي ينبغي أن تتصوره . ان الفرق بين ما يحدث بالفعل في هذه الجمعية والصورة التي تعالى لنا من قبل بعض الهيئات الصحفية كبير للغاية ، واننا لننتهز هذه الفرصة لا لكي نشير خلافا ، ولكن من أجل البحث عن لغة مشتركة فيما بيننا ، وانشاء ما ينبغي أن نسميه بالقواعد الديمقراطية للعمل ، وما ينبغي أن نسميه بـ "الأغلبية" ، ذلك أنه منذ أن أضيفت صفات كثيرة الى هذه الأغلبية ، فاننا لا نعرف بعد ماذا يعني هذا اللفظ .

لقد قيل لنا أن الأغلبية تبدو أنها قد أساءت استغلال سلطاتها ، وقيل لنا أننا نعيش حاليا في اطار دكتاتورية هذه الأغلبية ، ولكن ربما يريدون أن يفرضوا علينا ، بكل بساطة ، استتداد الأقلية التي هي أقل تفويضا وأكثر استحقاقا للادانة . وما أن المشكلة مطروحة بالفعل ، وبما أن هذا الطيف قد فتح فلا بد أن نناقشه مناقشة عميقة .

اننا لا نريد أن نرد على كافة الاتهامات التي كررت هنا ، دون أن نتأمل فيها ودون أن نفكر في الآراء التي عبر عنها من جانب زملائنا . لقد قلت في بداية حديثي أن هذا الحوار كان غير متوقع بالنسبة لنا ، وفي امكاننا بالتأكيد أن نرد على هذه الأساليب العنيفة بأساليب عنيفة أخرى ، راي هذه المبالغات بمبالغات أخرى . ان هذا لم يكن في نيتنا على الاطلاق ، ولم نشأ أبدا أن نستغل التفوق العددي للأغلبية ، لكي نكتم صوت العقل . ونستطيع أن نثبت ، أنه في أغلب الحالات ، ان لم يكن في كلها ، فان أغلبية اليوم هي على الأقل ، تلتزم بالحكمه ورجاحة العقل ، سلما كانت تلتزم أغلبية أمس بذلك .

ولهذا السبب ، يا سيدي الرئيس ، فان هذا الحوار ، الذي اتخذ أبعادا جديدة ،

واكتسب أهمية بالغة الخبيرة في نظرنا لا ينبغي أن ينتهي دون أن تستوفى كافة المناقشات ، لذلك فإني أطلب أن يؤجل هذا الحوار الى جلسة أخرى ، مع اقامة الاعتبار لبرنامج جمعيتنا ، وهذا سوف يتيح الامكانيات لكثير من الوفود ومن بينها وفدى ، لتتقدم من أعلى هذه المنصة باعتباراتها وآرائنا ، باعتبارنا أعضاء في الأغلبية .

وإني آمل ألا تستغل الأقلية سلطوتها لكي تضطرننا للرد على ادعائها على الفور . وإذا كان هذا هو الحال ، فإني أطلب اليكم ، أن تسمحوا لي بأن أurd كما أستطيع ، ووفقا لامكانياتي - وربما يكون ذلك بطريقة غير كاملة - على كل ما قيل صباح اليوم .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : ان وفد الجزائر قد أحاط الجمعية العامة باقتراح لتأجيل

المناقشات ، وفقا للمادة ٧٤ من اللائحة الداخلية ، التي تنص على ما يلي :

"لأى مثل أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث . ويجوز

لممثلين اثنين بالاضافة الى مقدم الاقتراح أن يتكلم في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلم في معارضته ثم ي طرح الاقتراح فورا للتصويت . وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين بمقتضى هذه المادة " .

ومن ثم فإني بحاجة الى اثنين من المتحدثين يؤيدان اقتراح التأجيل ومتحدثين آخرين

يعارضان طلب تأجيل المناقشة .

السيد كيلاني ( الجمهورية العربية السورية ) : ان أهمية الموضوع الذي تبثه الجمعية العامة ، بدأ من صباح اليوم ، ونظرا للمناقشات التي جرت وللبينات التي أدلي بها — مما يعطي أهمية خاصة للبند موضوع البحث — فاني ، أؤيد كل التأييد الاقتراح الذي قدمه ممثل الجزائر — بتأجيل المناقشة واعطاء الجمعية والمندوبين الذين يريدون أن يدلوا بآرائهم الفرصة الكافية ، لكي يكون البحث شاملا من جميع جوانبه .

السيد الرفادي ( الجمهورية العربية الليبية ) : سأقتصر في كلمتي على الاقتراح الذي تفضل به مندوب الجزائر المحترم . وأود أن أقول أن وفد الجمهورية العربية الليبية يؤيد الاقتراح الذي تقدم به مندوب الجزائر ، وفقا للائحة اجراءات الجمعية العامة بتأجيل المناقشة في هذا الموضوع ، حتى يتسنى لبقية الوفود المزيد من الوقت للادلاء بآرائهم حول التطورات التي حصلت هذا اليوم والجوانب الأخرى الموضوعية تحت البند .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : أعطي الكلمة للسيد ممثل تونس بناء على نقطة نظام .

السيد دريس ( تونس ) ( الكلمة بالفرنسية ) : اننا بصدد الرجوع الى المادة ٧٤ التي نتحدث عن تأجيل المناقشات . انني أفهم من هذه المادة . اننا لم نعد نناقش هذا البند حيث أن الأمر يتعلق بتأجيل جلستنا . ومن ثم فان المادة ٧٦ هي التي ينبغي أن تطبق . لقد أردت أن أتقدم بهذا الايضاح لأن من رأى وفدى أن الامر يتعلق بإرجاء مناقشة اليوم الى جلسة أخرى .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : أعتقد أن الايضاح الذي قدمه السيد ممثل تونس بالغ الأهمية ذلك لأنني اذا كنت قد فهمت جيدا مضمون البيان الذي قدمه ممثل الجزائر فان الأمر كان يتعلق بتأجيل الجلسة وليس المناقشات .

ومع ذلك ، فان السيد ممثل الجزائر ، في شيء من الخلط — وربما كان يتحدث عن تأجيل المناقشات — ولكنه لا يد أنه كان يريد تأبيق المادة ٧٦ وليس المادة ٧٤ . وربما حدث عليه خلط في هذا الموضوع .

لقد تحدث اثنان من المتحدثين لتأييد التأجيل والذي ينصب الآن على تأجيل الجلسة . ان المادة (٧٦) من النظام الداخلي تنص على ما يلي :

"لأى مثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تعليق الجلسة أو رفعها . ولا يكون مثل هذا الاقتراح محل مناقشة بل يلجأ للتصويت على الفور . وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به للمتكلم الذي يقترح تعليق الجلسة أو رفعها ."

وأود أن أشير الى أن وفدين قد تحدثا من أجل تأييد اقتراح الجزائر ، وليست هناك أية وفود أخرى تريد الحديث ، معارضة الاقتراح المقدم من السيد مثل الجزائر ، والمؤيد من قبل الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية . ومن ثم ، فاني سوف أطرح الاقتراح الجزائري للتصويت فورا .

أقر التأجيل بأغلبية ٧٣ صوتا ضد لا شيء ، وامتناع ٢٢ عن التصويت .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : أود أن أشير الى أن أحد الوفود قد طلب استخدام حقوق الرد . وأعتقد أن ذلك في إطار المناقشة التي شاهدناها اليوم . وأنه يريد أن يمارس حقه في هذا الصدد وأنه لن يصر على القيام بذلك اليوم بما أن المناقشة قد أجلت . وسوف نستأنف بحث البند ٢٠ من جدول الأعمال يوم الاثنين بعد الظهر باعتبار البند الأول من جدول الأعمال . والمسألة الثانية التي تبحث هي البند ٢٣ من جدول الأعمال والمتعلقة بتصفية الاستعمار . ان جدول الأعمال صباح يوم الاثنين سوف يظل كما هو مبين في يومية اليوم . ان البند ٢١ من جدول الأعمال المتعلق " بالتعاون بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة " لن يعالج يوم الاثنين ، لأن اللجنة الخامسة لا بد أن تبحث الآثار المالية للقرار المتعلق بهذا الصدد .

السيد دريس ( تونس ) ( الكلمة بالفرنسية ) : السيد الرئيس ، لقد اقترحت أن الجلسة التالية لمناقشة البند ٢٠ ، حول دور منظمة الأمم المتحدة ، ينبغي أن تحدث يوم الاثنين بعد الظهر . وسوف أسألكم ، عما اذا كان من الممكن ، تأجيل ذلك يوما أو يومين . وذلك لأن يوم الاثنين سوف لا يكون لدينا حوار تصفية الاستعمار ، ولدينا اللجنة الأولى حول كوريا . كما يتعين علينا أن نعكف على دراسة هذه المشكلات وأن نعد أنفسنا لها ، وأن نهتم بها بصورة جادة ، فانه سيكون من الصعب علينا جدا أن نقوم بدورنا بالنسبة لهذه المناقشة خلال يوم الاثنين . ومن ثم فاني أقترح عليكم اذا كان برنامج الجمعية العام يسمح بذلك ، أن تجعل بحث هذا البند يوم الثلاثاء ، أو الأربعاء أو حتى يوم الخميس .



السيد هارمون ( ليبيريا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : لقد أتيت لتأييد اقتراح السيد الموقر السفير ادريس من تونس .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : أعتقد أنه في امكاني القول بأن النتائج المسجلة بالنسبة لا اقتراح تأجيل الجلسة وخصوصا مع عدم وجود أى أصوات معارضة انما يعني أن الجميع يود أن يبحث المشكلة المدروحة علينا اليوم بصورة جادة ، والحصول على الوقت اللازم من أجل الاستعداد لحوار أساسي يمس مسألة تعزيز دور الأمم المتحدة على وجه التحديد .

ان الملاحظات التي أبدت من العضو الموقر ممثل تونس ، والتي أيدها السيد ممثل ليبيريا ، تبدو ولها مبرراتها الوجيهة . ولتعدد موعد للنقاش يقبله الجميع سأخذ جميع هذه النقاط في الاعتبار ، وأعتقد أن الجمعية العامة لا تود أن تعرّم الكرام على هذا النقاش الذي لا يستحق مثل هذه المعالجة حيث أن هذا الموضوع لا ينبغي أن يعالج بطريقة سريعة .

والآن أعاني الكلمة للسيد ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية لممارسة حق الرد .

السيد فلورين ( الجمهورية الديمقراطية الألمانية ) ( الكلمة بالروسية ) : لقد شعر اليوم أحد المتحدثين بضرورة استخدام صياغات تؤثر تأثيرا مباشرا على شعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية . ان اختياره للكلمات لا يمكن أن يربلا اجابه . ولكي نتجنب أى لبس ، أود أن أوكد من جديد أن شعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية في ممارسته لحقه في تقرير المصير ، قد اختار النظام الاشتراكي ، ولا يعتزم تحت أى ظروف أن يتحد مع الرأسماليين الغربيين أو - لكي نكون أكثر وضوحا - مع الدولة الامبريالية المجاورة .

وكما نقرأ في دستور بلادنا ، فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية كاملة العزم على تقرير مصيرها والتقدم في طريق الاشتراكية ، والشيوعية ، والسلم ، والصداه مع كافة الشعوب .

ان مسألة ما اذا كان شعب ألمانيا الاتحادية ، يرغب في موقف محدد في أوروبا لتقرير مصيره ، هو أمر أفضل ألا أتناوله .

أما فيما يتعلق بالمعاهدة التي تحكم العلاقات بين الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، فان هذه المعاهدة ملزمة للطرفين ، وهي تلزم الطرفين بأن يطبقا مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة مبدأ المساواة في السيادة بين جميع البلدان ، ومبدأ عدم

(الألمانية)

التدخل في الشؤون الداخلية . ان طبيعة الحدود التي لم تحدد بعد بين دولتنا تدعو كافة الدول أن تحترم السيادة الإقليمية ، وهذا أمر له أساس قانوني في القانون الدولي . ان المعاهدة ليس لها وقت محدد تنتهي فيه ، كما أن التسوية التي تم التوصل اليها تعتبر نهائية .  
واسمحوا لي أن أشير الى البيان الذي ألقاه رئيس وفد في المناقشة العامة أمام الجمعية العامة حين قال :

" ان الالتزام الضروري لمزيد من الانفراج في أوروبا ، والذي وافق عليه وأيده كافة شعوب العالم ، يمثل الاعتراف بنتائج الحرب العالمية الثانية وما تلاها من أحداث . ان الأمن الأوروبي والأمن الدولي بالتالي ، لا يخدمان المطالب التي تحاول إعادة تخطيط خريطة أوروبا " .

( الجلسة العامة ٢٢٤٣ ص - ٥٧ )

لدى تعليق أخير وهو أن المتحدث الذي أشرت اليه في بداية بياني استشهد من فوق هذه المنصة بما قاله رجل كان يعاني من اختلال عقلي ان شكك في اخلاقيات الأمم المتحدة وهذا يصف الموقف الذي اتخذته على نحو كاف .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠